ضوابط لمعرفـــــة الحديث الضعيف

أ. فاضل خليفة الفيتوري ـ كلية التربية العجيلات ـ جامعة الزاويـــة .

المقدمـــــــــــــة :

إن السنة النبوية من قول وفعل وإقرار ركن من الأركان التي بنت عليها الشريعة مصادرها بعد القـــرآن فلا يمكن الفصل في بعض المسألة الفقهية إلا بالرجـــوع إليها ذلك لأن القرآن اكتفى بالإشارة إلي بعض المسائل ولم يفصل في مسائل أخري ، من هنا كان لا بد من الرجوع إلي السنة النبوية لإيجاد الحكم فهي قرينة القرآن في الحكم الشرعي ودليل ذلك قـــوله ـ صلـــي الله عليـــه وسلـــم- : (**ألا أنـــي اوتيت القـــرآن ومثلـــه معه**) [1] ، فقد أجمع العلماء علي أن السنة هي المقصودة في الحديث السابق ، وتأتي الأحاديث النبوية في مقدمة الاستدلال في المسائل الواقعية ، و المتوقعة والنازلة التي لم يسبق وقوعها .

ويعد الحديث الضعيف أحد أقســـام السنة والذي يلجأ إليه الفقهاء في بعض الأحـــوال كان يحصل تعارض بين الأدلة أو يتساوى الحكم والدليل فيكون مخرج بعض الفقهاء الرجوع إلي أحد أقسامه المعروفة عند علماء الحديث .

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية هذه الدراسة في أن بعض من العلماء وهم قيل قد لا يستندوا إلي الأحاديث الضعيفة ، فالأصل أن يكون الدليل صحيح ولكن ما تقتضيه المصلحة العامة في بعض الأحوال بالرجوع إلى خبر الواحد أو نحوه من هـــذه الأقسام هو ما تدور عليه إشكالية البحث .

أهـــداف الدراسة :

إن لكل دراسة هدف تسعي إليه، والهدف المنشود من هذه الدراسة هو التأكيد علي مكانه الحديث الضعيف من ضمن ما يستدل به وإن السنة يجب تقديسها كاملة الصحيح منها والضعيف .

أهمية الدراسة

الأهمية التي تكسبها هذه الدراسة هي معرفة مكانه الحديث الضعيف في الاستدلال الفقهي ذلك أن البعض قد يحيل إليه إن الحديث الضعيف لا يمكن توظيفه في إيجاد الإحكام الشريعة .

منهج الدراســـة :

الحديث والبحث في أدلته يحتاج إلى عقل رصين يمحص الأدلة ويقارن بينها ويأخذ بما يراه موافقا للدليل الشرعي ومن أجل ذلك اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي المبني علي المنطق العقلي الذي لا يتعارض مع الدين والعقل .

ضوابط معرفة الحديث الضعيف

هناك عدة ضوابط ذكرها العلماء لتميز الحديث الصحيح عن غيره وهي :

1 - أن يكون الضعف غير شديد فيخرج من انفرد من الكاذبين والمتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه. وقد نقل السخاوي هذا الشرط [1].

2- أن يكون الضعف مندرجًا تحت أصل عام فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل معمول به أصلاً .

3 - أن لا يعتمد عنـــد العمل به ثبـــوته ، لئلا ينســب إلى النبي - صلي الله عليه وسلم - بل يعتمد لاحتياط [2].

4 - أن يكون موضوع الحديث الضعيف في فضائل الأعمال [3].

5 - أن لا يعارض حديثا صحيحاً . وهذا الشرط اعتبره بعضهم للإيضاح ، وأسقطه آخرون لظهوره .

6 - أن لا يعتمد سنيه ما يدلّ عليه . قال الشيخ العلوي المالكي : وهـــذا خلف في القول لأنه لا معنى للعمل بالحديث الضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوبا طلبا غير جازم ، فهو سنة ، وإذا كان سنة تعين اعتماد سنيته .

وقد زاد الحافظ ابن حجر شرطا غير هذه الشروط ، وهو أن لا يشهد ذلك لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف فيشرع ما ليس بشرع ، أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة .

شروط الحديث الضعيف ستة **وهي** :

1- عدم اتصال سنده .
2- عدم عدالة رواته ، أو بعضهم .
3- كون الرواة أو بعضهم غير ضابطين

4- اشتماله علي شذوذ ، سواء كانت في متنه أو سنده أو فيهما .
5- اشتماله علي علة القادحة ، سواء كانت في متنه أو سنده أو فيهما
6- عدم مجيئه من وجه آخـــر إذا كان قابلا للانجبار

ويتقوى الحديث الضعيف – يسير الضعف بالشروط التالية :

الأول : أن يكون الضعف يسيراً ، فلا يكون في سند منهما بالكذب ولا من هو في درجته ، ولا هو أسوء من باب أولي .

الثاني : أن يكون المتابع مساوياً للضعف في درجته أو أعلى منه .

الثالث : أن تتعدد الطرق تعددا حقيقيا في محل الضعف ، بحيث ينبغي عنه التواطؤ والخطأ .

الفرق بين الحديث الضعيف والموضوع :

الحديث الضعيف : لغة : هو ضد القوي ، والضعف حسي ومعنوي ، والمراد به هنا الضعف المعنوي ، و اصطلاحا : هو مالم يجمع صفة الحسن بفقد شرط من شروطه ، قال البيقوني في منظومته : وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثر ، ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفته ، كما يتفاوت الصحيح فمنه الضعيف ، ومنه الضعيف جدا ومنه الواهي ، ومنه المنكر وشر أنواعه الموضوع [4] ،و *مثالـه* : ما أخرجه الترمذي من طريق " الحكيم الأثرم " عن أبي تميمة الهجيمي " عن أبي هريرة عن النبي- صلي الله عليه وسلم - قال : من أتي حائضا أو امرأة فـي دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل علي محمد " ثم قال الترمذي بعد إخراجه : " لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريره " ، ثم قال : " وضعف محمد [5] هذا الحديث من قبل إسناده [6] قلت : لأن في إسناده حكيما الأثرم ، وقد ضعفه العلماء ، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب : " فيه لين "

حكـم روايته : يجـــوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة ، والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها بخلاف الأحاديث الموضوعة فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها – بشرطين هما :

أ- أن لا تتعلق بالعقائد كصفات الله – تعالى - .

ب- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام .

يعنـــي تجوز روايتـها في مـثل المـواعظ والتـرغيب والترهيب والقصص وما شابه ذلك .

حكم العمل به : اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف ، والذي عليه جمهور العلماء أن يستحب العمل به في فضائل الأعمال ، لكن بشروط ثلاثة ، أوضحها الحافظ ابن حجر [7] وهي :

1– أن يكون الضعف غير شديد .

2- أن يتدرج الحديث تحت أصل معمول به .

3- ألا يعتمد عن العمل به ثبوته ، بل يتعقد الاحتياط .

أما الحديث الضعيف جدا فهو الحديث الذي في سنده راوي سيئ الحفظ جداً ، أو المتهم بالكذب ، متروك ، أو الضعيف إذا خالف رواية المقبولين ، وهو الحديث المنكر ، ورواية المقبول إذا خالف من هم أرجح منه ، وهو الحديث الشاذ .

أما الحديث الضعيف يسير الضعيف فهو كل أنـــواع الحديث الضعيف ما عدا ما يدخل في الحديث الموضوع أو الضعيف جدًا ، وهذا يؤخـــذ من قول الأمام أبي عيسى الترمذي : " ت 379 هـ " صاحب كتاب السنن الذي هو أحد السنن الأربع ، فقوله : " لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب " قيد إخراج الحديث الموضوع والحديث الضعيف جدا .

والحديث الضعيف إذا اعتضد تقوى ، ومنه ما يصل بذلك الي حيز القبول فيكون حسنا لغيره ، وقد يخـــرج بالتقوّى عن حيز النكارة والضعف الشديد ، وقد يتقوى بمعني الحديث الضعيف ولا تتقوي نسبته عن الرسول - صلي الله عليه وسلم - وقد يتقوى معناه يتقوى نسبة عن الرسول - صلي الله عليه وسلم - ولا تتقوي عن الصحابي رواية ، وللعلماء مسالك سلكوها وطرق . قوله – تعالى - { **قل لئن اجتمعت الإنس والجن علي أن يأتوا بمثلِ هذا القرآن لا يأتون بمثلهِ** }[8] ، وغير الترمذي من أهل الحديث ليس عندهم إلا صحيح وضعيف ، والضعيف عندهـــم ما انحط عن درجة الصحيح ، ثم قد يكون متروكا ، وهـــو أن يكون راويه متهما أو كثير الغلط ، وقد يكون حسنا بأن لا يتهم بالكذب ، قال : وهـــذا معني قول أحمد : العمل بالضعيف أولى من القياس . وهذا كضعف المريض فقد يكون ضعفه قاطعا فيكون صاحب فراش عطاياه من الثلث ، وقد يكون ضعفه غير قاطع له فيكون عطاؤه من رأس المال كوجع الضرس والعين ونحو ذلك ..انتهي اصطلاح الترمذي ومن بعده : أن الحديث ثلاثة أقسام : صحيح ، وحسن ، وضعيف .

والضعيف قد يكون موضعا يعلم أنه كذب ، وقـد لا يكون كذلك فما ليس بصحيح ، وكان حسنا علي هذا الاصطلاح احتج به " [9] وإن قالـوا عن الحديث :إنـه ضعيف فهذا مـرادهم أي أنه لم يثبت ، ولا يحتج به ، ولا يجوز الحكـم بصدقه .

ليس يكن من غير علم منا بهذا النفي ، بل آن قام دليل علي انتقاء ما أخبر به حكمنا بذلك ، وألا سكتنا ، لم نفقه ، ولم نثبته ، فهذا أصل يجب معرفته ، فإن كثيرا من الناس لا يميز بين ما ينفيه لقيا الدليل على نفيه ، وبين مالم يثبته لعدم دليل إثباته ، بل تراهم ينفون مالم يعلموا إثباته ، فيكونوا قد نفوا ما ليس لهم به علم ، و قالو بأفواههم :" ما ليس لهم به علم ، وهذا كثير من أهل الاستدلال والنظـر ، وأهل الإسناد والخيرة [10] قال : " العالـم قد يقول : ليس بصحيح أي : هذا القول ضعيف في الدليل وأن كان قد قال به بعض العلماء . والحديث الضعيف مثل الذي رواه من ليس بثقة : إما لسوء حفظه وإما لعدم عدالته [11].

وكذا قولهم : هذا حديث ضعيف فمرادهم أنه لم تظهر لنا فيه شروط الصحة ، لا أنه كذب في نفس الأمر لجواز صدق الكاذب وإصابة من هو كثير الخطأ ، هذا هو القول الصحيح الذي عليه أكثر أهل العلم [12].

الـحديث الموضوع :

أما الحديث الموضوع فهو ما يسنده كذاب ، مع نكارة المتن ، أو ما قامت فيه علامات الوضع . الموضوع : لغة اسم مفعول من وضع الشيء أي حطه . واصطلاحا : هو الكذب المختلف المنسوب إلي رسول الله صلي الله علية وسلم رتبته شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها . وبعض العلماء يعتبره قسما مستقلا وليس من الأحاديث الضعيفة .

حكـم روايتـه : بالاجماع لا تحمل إلا مـع بيان وضعه ، لحديث مسلم : "من حديث علي بحديث يري أنه كذب فهو أحد الكاذبين "

أساليب وطرق معرفة الوضع :

أ- إقرار الوضع كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم بوضع أحاديث فضائل سورة القرآن عن ابن عباس .

ب- ما يتنزل منزله إقراره كان يحدث عن شيخ فيسأل عن مولده فيذكر تاريخا تكون وفاة الشيخ قبل مولده ، فيه ولا يعرف عن ذلك الحديث إلا عنده .

ج- قرينة في الراوي : كان يكون رافضيا والحديث في فضائل أهل البيت .

د- قـرينة فـي الـروي : مـثل ركاكة لفظـه ، ومـخالفتـه للحـس وصـريح القرآن .

ومن مقاومة الوضع : وضع قواعد لمعرفة الموضوع من الحديث : من معرفة علامات الوضع في السند والمتن ، أو ما يؤخذ من حال الراوي .

والموضوع يقال له المختلف أيضا بفتح اللام وهو ما يكون الطعن فيه يكذب الراوي في الحديث النبوي ، والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع إذ قد يصدق الكذوب ، قال : الشيخ "تدبر الخبر أما من شأنه أن يجب تصديقه وهو ما نص الأئمة علي صحته ، وإما أن يجب تكذيبه وهو ما نصوا علي وضعه واختلاقه ، أو من شأنه أن لا يتوقف فيه أي لا يجب تصديقه أو تكذيبه لاحتمال الصدق والكذب كسائر الأخبار " ثم أعلم أن الموضوع هو شر الضعيف واردا أقسامه .

ولا يحل رواية الموضوع للعلم بحاله أي بحال الموضوع ، وهو الوضع والاختلاق فـي أي معنى سواء كان فـي فضائل الأعمال أو القرآن أو صفات الله تعالي وأحكام الحلال والحرام إلا مقرونا ببيان الوضع ولا خفاء في انه إذا لم يجز للعالم بحال الموضوع راويه بدون بيان وضعه كيف يجوز العمل به.

ثم من الواضعين من هو معروف بالفسق والكذب ، ومنهم من هو مشهور الحال ، ومنهم من هو معروف بالورع والزهد لا بالعلم ومنهم من هو معروف بعكس هذا ، ومنهم من معروف بجميعها وهو أسواهم وأشهرهم لاقتداء عامة الخلق بأمثال بقوله (وأعظمهم ضررا من انتسب إلي الزهد فوضع احتسابا أي طلبا لوجه الله تعالي وثوابه ، والاحتساب من الحسب الاعتداء من العد ووضعت الزنادقة أيضا جملا) كثيرة من الحديث ليدخلوا في الدين ما ليس منه كمحمد بن سعيد الشامي المصلوب في وضعه في حديث " لا نبي بعدي إلا إن شاء الله تعالي" فوضع الاستثناء لزندقة ، وبيانه كما سبق لقوله صلي الله عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين " أخرجه مسلم "

وقال ابن دحية [13] الموضوع الملصق ، يقال : وضع فلان عن فلان عارا إذا ألصقة به ، والـوضع- أيضا - الحط والإسقاط [14] وإلصاقه أليق بهذه الحيثية [15] واصطلاحـــا : هــو المختلق المصنــوع [16] المفترى علــى رســـــول الله صلي الله عليه وسلم [17] .

تسمى بذلك لأن الأحاديث التي اختلقها الفسقة ساقطة ، منحطة عن رسول الله صلي الله عليه وسلم إذ هي كلام غيره [18] .

أســباب الوضـــع :

الأسباب التي حملت بعض الناس علي اختلاق الأحاديث وافترائها علي رسول الله صلي الله عليه وسلم كثيرة منها .

1- التقرب إلي الله

2- قصد الواضع إفساد الدين
3- الانتصار للمذهب .
4- الرغبة في التكسب والارتزاق .كبعض القصاص الذين يكتسبون بالتحدث
5- قصد الواضع التزلف إلي الخلفاء .
6- قصد الوضع الشهرة ومحبة الظهور .

لكـن هنـــاك أسبـــاب أوقعت أصحابها فـــي الكذب من غيـــر تعمد له ، أهمها ما **يلي** :

1- غلبت الزهد والعبادة علي بعض الناس حتى جعلتهم يغفلون عن الحفظ ، والتميز ، حتى صار الطابع لكثير من الزهاد الغفلة .
2- ضياع الكتب أو احتراقها .
3- الاختلاط فقد حصل لقوم ثقات إن اختلطت عقولهم في أواخر أعمارهم

التمييز بين الحديث الموضوع عن غيره

ذكر العلامة ابن القيم [19] : أن من تضلع في معرفة النبي الصحيحة ، واختلطت بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وله اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة الرسول صلي الله عليه وسلم ، وهديه في ما يأمر به وينهي عنه ، ويخبر عنه ، ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشرعه للأمة بحيث يصير كأنه مخالط للرسول صلي الله عليه وسلم كواحد من أصحابه ، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول صلي الله عليه وسلم وهديه وكلامه، وما يجوز أن يخبر به وما لا يجوز مالا يعرفه غيره ، وهذا شأن كل متبع مع متبوعة ، فإن للأخص به ، الحريص علي تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها ، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه ، وما لا يصح ما ليس لمن لا يكون كذلك وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم [20].

وقال السراج البلقيني : إن لأئمة الحديث ملكة يعرفون بها الموضوع وشاهده إن إنسانا لو خدم إنسان سنين ، وعرف ما يحب وما يكره ، فجاء إنسان وادعي أنه يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه ، فبمجرد سماعه يبادر تكذيب من قال إنه يكره[21].

الموضوع المنسوب إلي رسول الله صلي الله عليه وسلم زورا وبهتانا

وقد استنكر العلماء على الخطابي وأبن الصلاح قولهما : إنه شر الأحاديث الضعيفه [22] ، لأن الموضوع ليس من الحديث النبوي [23] وأفعل التفضيل إنما يضاف إلي بعضه.

وقد أجيب عنهما بأنهما لم يقصدا بالأحاديث النبوية ، بل مرادهما ما هو أعم من ذلك ، وهـو ما يتحدث به [24] أو سمي بذلك تجاوزا حسب دعوى من اختلقه [25] .

حكم الوضع في الحديث النبوي وعقوبة الواضعون في الآخرة .

- **الوضع وحكمه :-**

مما لاشك فيه إن الكبائر التي يستقبحها العقل ويعاقب عليها الشرع ، ويكفي في هذا المقام أن نذكر قول النبي - صلي الله عليه وسلم - في بيان فضيلة الصدق ورذيلة الكذب وما يـؤدي إليه كل واحد من هـذين الخلقين :(**إن الصدق يهدي إلي البر ، وإن البر يهدي إلي الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وإن الكذب يهدي إلي الفجور وان الفجور يهدي إلي النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذابا**)[26] ، وإذا كان الكذب محرما بعامة ، فأن الكذب علي الله ورسوله أشد واكد حرمة وأغلظ وأشنع لما فيه من التزيد في الدين والتشريع بما لم يأذن به المولي عز وجل ، ومن ثم قال صلي الله عليه وسلم " إن كذبا علي ليس ككذب علي أحد ، فمن كذب علي فيتبوأ مقعده من النار " .

وأما حكم الكذب علي رسول الله صلي الله عليه وسلم فقد نقل عن الإمام الجويني عبد الله بن يوسف – والد إمام الحرمين (ت 438هـ) وهو من أئمة المذهب الشافعي – أنه يكفر من تعمد الكذب علي رسول الله صلي الله عليه وسلم وهذا الخلاف في من وضع الحديث لا بقصد الدس علي الإسلام والتشويه له أما من وضع هذا الحـــديث لهذا الغـــرض فلا خلاف بيـــن المسلمين في كـفـــره وزندقته ، ويمكن إن يستـــــدل لـــهذا بقـــوله تعالـــي : (إنما يفتـــري الكـذب الـذين لا يؤمنـــون بآيات الله)[27].

- **حكم رواية الحديث الموضوع**

من المتفق عليه أن الحديث الموضوع هو شر الضعيف ، وهو من المردود الذي لا يقبل إجماعا.

وقـــد أجمع من يعتمد بقوله مـــن المسلمين علـــى تحريـــم الكذب علي رســـول الله صلي الله عليه وسلم والحكـــم بأنـــه من كبائر الـــذنوب ، لما تواتر عنـــه قال تعالـــي : { فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم }[28].

فإن الإسلام ليس بحاجة إلي الكاذبين ودجالين لير وجوه ، فقد أكمله الله تعالي قبل وفاة رسول الله صلي الله عليه وسلم قال تعالي { ... اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا ...} [29].

فمن كذب علي رسول الله صلي الله عليه وسلم عمدا في حديث فسق وبطل الاحتجاج بها جميعا ويشهد لذلك قوله تعالي { **فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور** }[30].

آراء العلماء في الأخذ بالأحاديث الضعيفة

أصبح من البديهي لدينا أن الحديث الصحيح وحديث الحسن صالحان للاحتجاج بهما وجواز العمل بمقتضاهما سواء في الأحكام الشرعية أو في الفضائل والمناقب أو في الترغيب والترهيب ، وأما الحديث الضعيف فقد تعددت فيه آراء أهل العلم واختلفت الأقوال والمذاهب وتتلخص هذه المذاهب في ثلاثة **هي** :

القــول الأول : لا يعمل بالحديث الضعيف مطلقا مهما كانت درجة ضعيفة ، فلا يلتفت الي الحديث الضعيف لا في الأحكام ولا في سواها في أمور الشرع .

وقد صرح بهذا القول الأمام يحي بن معين وأبو بكر بن العربي وابن حزم الظاهري وغيرهم، ويعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف إنما يفيد الضن المرجوح ، والله عز وجل قد ذم الظن في أكثر من آية ، فقال تعالي :{ وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنـي من الحق شيئا } [31] وقال تعالـي : { إن يتبعـون إلا الظن } ، وقال رسـول الله صلي الله عليه وسلم إياكـم والظـن فإن الظن أكذب الحديث [32] ، كما أن الأحاديث الصحيحة ما يغني المسلم عن الضعيف ، وقد ذهب إلي هذا الرأي مجموعة من الأئمة منهم : يحيى بن معين ، والإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، والإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، والحافظ أبو زكريا النيسابوري ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو حاتم الرازي ، ومحمد بن علي الشوكاني ، وابن تيمية ، ومحمد ناصر الدين الألباني .

القول الثانـــــي : يعمل بالحديث الضعيف مطلقا أن لم يشتد ضعفه ولم يكن في الباب سواه [33] ، ووجه الإطلاق ومكانه عند أصحاب هذا القول هو : الأحكام الشرعية والفضائل والمناقب ، وهـذا قول الأمام أحمد ابن حنبل وأبـي داود السجستاني صاحب السنن وعدد من الأئمة ، وينتقل هـذا عن الأمـام أبي حنيفة والأمـام مالك أيضـا ، يقـول الأمام احمد : " ضعيف الحديث عندنا أحب من رأي الرجال " ، وقد قدم أبو حنيفة - رحمه الله - عددا من الأحاديث الضعيفة علي القياس ، وكذلك فعل غيره من الأئمة [34] ، ويعلل أصحاب هذا الرأي قولهم بأن الحديث الضعيف لما كان محتملا للإصابة ، ولم يعارضه شيء قوي جانب الإصابة في روايته ، فيعمل به . كمـــا أن حجتهم أنه أقوي من رأي الرجال ، *وأصحاب* هذا الرأي منهم : أبو حنيفة ، ومالك بن أنس ، ومحمد بن إدريس الشافعي ، وأحمد بن حنبل

القول الثالث :- يعمل بالحديث الضعيف في الفضائل والمناقب والترغيب والترهيب فقط ولا يعمل به الحلال والحرام فضلا عن العقائد ، وقد ذكر أصحاب هذا المذهب للعمل بالحديث الضعيف شروط **هـــــي** :

1- أن يكـون الضعيف غيـر شديد فيخرج من انفراد الكـذبين والمتهمين وفاحشي الغلط .

2- أن يكون مندرجا تحت أصل عام مشروع ، فيخرج ما يخترع بحيث لا يكون له أصل أصلا .

3- أن لا يعتمد عند العمل به ثبوته ، لئلا ينسب إلي النبي صلي الله عليه وسلم ما لم يقله [35] .

وإذ كان أصحاب الرأي الأول والثاني عن طرفي نقيض في قبول الحديث الضعيف ورده فإن الفريق الثالث وهو جمهور العلماء يسلكون مسلكا وسطا بين الرأيين .

وجهة أصحاب هذا الرأي : وجه ابن حجر الهيثمي هذا القول بأن الحديث الضعيف إن كان صحيحا في نفس الأمر فقد أعطى حقه من العمل به وإلا لم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ، ولا ضياع حق للغير ، كما استدل له بحديث يروى عن النبي صلي الله عليه وسلم " من بلغه عن ثواب عمل فعملة حصل له أجره وأن لم أكن قلته [36]

وأصحاب هـذا الـــرأي منهم : سفيان الثوري ، وعبد الله بن مبارك ، وسفيان بن عينه ،و يحيى بن معين ، وعبد الرحمان بن مهدي

مذاهب الناس في بالحديث الضعيف :

من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولي انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم ، وقد أدي انتشارها إلي مفاسد كثيرة منها ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية ومنها ما هو من الأمور التشريعية ، وهذا أمر خـطير يخشى عليهـم جميعا إن يـدخلوا بسببه تحت وعيـد قـــوله صلي الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار [37] حديث صحيح متواتر . فإنهم أن لم يتعمدوا الكذب مباشرة فقد ارتكبوا تبعا لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعا وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف وما مكذوب قطعا. فتبيّن أنه لا يجوز نشر الأحاديث وروايتها دون التثبيت من صحتها وأن من فعل ذلك فهو حسبه من الكذب علي رسول الله صلي الله عليه وسلم . والواجب علي كل مسلم ومسلمه أن لا يكون إمعة فلا يسارع إلي نشر كل ما يئتيه عبر البريد أو ما يعجبه في بعض المواقع حتى يتأكد من صحة الحديث بأن يبحث عنــه أو يسأل عن صحته فان لـم يعلم صحته فلا ينشره حتى لا يكون أحد الكاذبين علي رسول الله صلي الله عليه وسلم ، ولهذا من القواعد المقررة عندهم هو : إن ما قيل في المحراب فهو صواب وهذا القاعدة مقررة عند العامة ، فلو تأتي لهم بأكذب حديث علي وجه الأرض لصدقوك ولهذا فالعامة سيصدقونك حتي لو بينت لهم ضعفه لا سيما في الترغيب والترهيب ، فان العامي لو سمع أي حديث لحفظه دون الانتباه لدرجته وصحته [38] . وقد قال الشيخ أحمد بازمول

– حفظه الله : ذكر بعض الأهل قصة طريفة ، وهـي : أن خطيباً في صـلاة الجمعة خطـب فأورد حـديثا مـكذوبا علـى النبي صلي الله عليه وسلم – ذكر في الخطبة ،وبعد الصلاة قام إليه بعض العلماء وقال له : بارك الله فيك – هذا الحديث الذي ذكرته حديث ضعيف ، بل موضوع مكذوب علي النبي صلي الله عليه وسلم – فتعجب الخطيب قال : كيف يكون مكذوب وقد ذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ، فهذا خطيب جمعة وهو لا يعلم ولا يدري إن كتاب الموضوعات لابن الجوزي هو كتاب جمع فيه ابن الجوزي الأحاديث المكذوبة علي النبي (صلي الله عليه وسلم). فإذا كان هذا الخطيب لا يعرف الصحيح من ، الضعيف ولا من المكذوب , فما بالنا بعامة الناس الذين لا علم عندهم ، ولا دراية لديهم ، كيف يعرفون وكيف يميزون هذه المصطلحات ؟ ضعيف أو مرسل ، أو نحو ذلك . لـذلك أنا أؤكد علي هـذه القضية وأهميتها - أعنـي الحذر من نسبة شيء للنبي – صلي الله عليه وسلم – خاصة في هذه الأيام عن طريق برامج التواصل وغيرها ، يكثر نشر أحاديث منسوبة ، بل بعضها مكذوبة ، و الرافضة الذين يسبون أبا بكر وعمر ، ويكفرون الصحابة إلا ثلاثة منهم ، نشطون كل النشاط في نشر وتوزيع الأحاديث المكذوبة ، وبعض أهل السنة من العوام لا يدري ، تأتيه الرسالة في الفيس بوك أو في الواتس أو في غيرها فيقوم بنشرها ، يرى حديثا عظيما في نظره لجهله أن هذا الحديث جميل فينشره للناس ، حبا للخير ولكن كما قال ابن مسعود : " وكم من مريد للحد لم يصبه [39] .

فليست العبرة أن تريد الخير فقط بل لابد أن تسلك مسلكه ؛ لذلك عمر – رضي الله عنه – كان يشدد علي قضية الحديث عن النبي – صلي الله عليه وسلم – أتاه أبو موسي الأشعري ، ففتح عمر الباب وقال له : لم ذهبت ؟ فقال له أبو موسي الأشعري : لقـول النبي – صلي الله عليه وسلم – (الاستئذان ثلاث) ، فقال له عمر : لتأتيني بشاهد – يعني سمع النبي يقول هذا الحديث ، أو لأوجعن ظهرك ، فذهب أبو موسى إلي المسجد فلقي جماعة من الصحابة ، ثم قال لهم : من سمع النبي صلي الله عليه وسلم يقول : " الاستئذان ثلاث " ، فقالوا نحن ويقول معك أبو سعيد الخدري أصغرنا " ، فقام معه أبو سعيد رضي الله عنهما أجمعين ، فذهب إلي عمر وقال " نعم ، سمعت من النبي صلي الله عليه وسلم – هذا الحديث " جاء في بعض الروايات عن عمر أنه قال : " أما إني سمعت النبي صلي الله عليه وسلم – يقول ذلك ولكني أردت أن يتثبت الناس ، أو أن لا يروي حديث عن النبي صلي الله عليه وسلم – إلا بعلم " . فهـذا عمـر – رضـي الله عنه – يقول هذا الكلام ويفعل هذا الفعل حفاظا علي السنة فماذا نقول نحن في هذه العصور المتأخرة ؟ [40] .

النتائـــج :

1- إن ضعف الحديث ينشأ من احد شيئين :سقط من إسناده ، وطعن في أحد رواته

2- إذا قال هذا حديث ضعيف فالمراد أنه فقد شرطا أو أكثر من شروط القبول ، وليس معني هذا أن الرسول- صلي الله عليه وسلم - لم يقله .

3- إن ما تعرضت له السنـــة النـــبوية من الطعون من قبل أعدائها المعاصرين ، ليـس بأمـر مستغرب إذا حصل لها منذ عصـر النبوة وما بعده على مر العصور.

4- إن الحديث الموضوع هو أشر الأقسام ، من العلماء من يخرجه بسبب أنه مكذوب .

5- إن أحمد وغيره قالوا إن العمل بالحديث الضعيف أولى من العمل بالقياس .

6- يجوز رواية الأحاديث الضعيفة من غير بيان ضعفها بينما لا يجوز رواية الأحاديث الموضوعة إلاّ بشروط .

7- يعمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأخلاق دون العقائد .

8- هناك أحاديث ضعيفة تقويها أحاديث صحيحة إذا وافقت مضمونها أو معناها وان كان اللفظ مختلف .

الهوامـــــــــــــش

1- انظر القول البديع للسخاوي ص 258 حاشية ابن عابدين 1/ 128 ، معني المحتاج 1/ 62 نهاية المحتاج 1/ 181

2- عبد الكـــريم بن عبد الله الخضر ، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 1417 هـ – 1997 ، الرياض 1148 – ص ب 17356

3- مصدر نفسه : ص 275 .

1- انظر علوم الحديث – معرفة الموضوع – ص 89 .

2- صحيح البخاري .

3- الترمذي في شرحه – ج 1ص 419 – 420 .

4- انظر تدريب الراوي ج 1 ص 298 – 299 ، وفتح المغيث ج1 – ص 268 .

5- سورة الإسراء الآية 88

6- الجواب الصحيح 4/ 197 .

7- مجموعة الفتاوى 18/ 43 .

8- كذا نقلة اللكتوني في الرفع والتكميل ص 85 .

9- انظر أصول الحديث ، لعجاج الخطيب : 456 – 459 ، الطحان ، تيسير ، مصطلح الحديث : 88- 92 ، د. عماد جمعة ، المكتبة الإسلامية : 164 – 167

10- انظر العبر في خبر من غبر 5/ 134 – 135 ، شذرات الذهب 5/ 160 – 161 .

11- أداء ما وجب من بيان وضع الواضعين في رجب لابن دحية ورقة ، 7 من المخطوط المحفوظ في مكتبة الشيخ سليمان بن صلاح البسام في عنبره برقم 101 .

12- فتح المغيث 1/ 234 نقلا عن الحافظ ابن حجر ، وانظر توضيح الأفكار 2 / 68 .

13- علوم الحديث لابن الصلاح ص 89 .

14- أنظر : المصباح في أصول الحديث لقاسم الأندجاني ص 97 .

15- انظر لابن دحية (70) .

16- هو محمد بن أبي بكر أيوب بن الزراعي – تهذيب سنن أبي داود زاد المعادة أنظر : ذيل طبقات الحنابلة لأبن رجب 2/ 447 – 452 .
17- المنار المنيف ص 44 بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة
18- محاسن الاصطلاح ص 215 .
19- انظر : معالم السنن للخطابي 1/ 11 ، علوم الحديث ص 89 .
20- بل هو علي العكس من ذلك فإنه أشد خطورة علي الدين ، وأنكي ضررا . علي المسلمين لأنه يبعث علي التطرف الذي يزعج الأمة الإسلامية انظر قواعد التحديث للقاسمي ص 152 – 153 .
21- انظـــر : توضيح الأفكار للصنعاني 3/ 69 .
22- لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب الصالح ص 305 .
23- االبخاري في الأدب ، باب : قولة تعالي { **يا أيها الذين أمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين** } . رقم 94 – 6 ، ومسلم في البر، باب : تجريم النميمة وقبح الكذب رقم 2606 – 2607.
24- سورة النحل لآية 105 .
25- سورة النور لآية 63 .
26- سورة المائدة الآية 3
27- سورة الحج الآية 30 .
28- سورة يونس الآية 36 .
29- شرح النووي علي صحيح مسلم ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي الناشر : دار أحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الثانية ، 1392 ، عدد الأجراء : 18 ، ج16 ص 118 .
30- ينظر إلي التعليمات الحاصلة علي الأجوبة الفاضلة 48 .
31- الأجوبة الفاضلة 43- 44 .
32- الفتح المبين في شرح الأربعين ص 36 .
33- إخراجه الحسن بن عرفة العبدي في جزئه ص : 78 (63) .
34- رواه البخاري : رقم (1229).
35- محمد بن صالح العثيمين شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث ، نسخة الكترونية
36- أحمد عمر بازمول ، شرح الأربعون النووية ، جامعة أم القري سنة 1437 / 1437 هـ معهد الميراث النبوي
37- مصدر سبق ذكره